محددات الخيارات المحاسبية في شركات المساهمة الجزائرية –دراسة قياسية–

Determining of accounting choices in Algerian shareholding companies –Econometric study-

خديجة عطية [1,*]، مالك مرهون[2]

[1] المدرسة العليا للتجارة (القليعة)، مخبر الاصلاحات الاقتصادية، التنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي، (Etd_attia@esc-alger.dz)

[2] المدرسة العليا للتجارة (القليعة)، مخبر الاصلاحات الاقتصادية، التنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي، (M_merhoune@esc-alger.dz)

تاريخ الاستلام : 2022/05/01 ؛ **تاريخ القبول**: 2022/06/15 ؛ **تاريخ النشر** : 2022/06/18

ملخص : الغرض من هذه الدراسة هو تحديد المحددات التي تؤثر على اختيار السياسات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، حيث تبحث هذه الدراسة في قرارات المديرين لاختيار الإستراتيجية المحاسبية من منظور المحاسبة الإيجابية بإستخدام بيانات 88 شركة مساهمة جزائرية سنة 2019-2020. حيث تم تحديد المحددات المحتملة والمتمثلة في: مكافاة المسير، المديونية، الضرائب، الحجم، درجة التحفظ، رأي محافظ الحسابات، العرف المحاسبي. وتم تشكيل نموذج انحدار متعدد بطريقة المربعات الصغرى لتحديد المحددات الاقتصادية والبيئة المؤثرة على اختيار شركات المساهمة الجزائرية لسياساتها المحاسبية.

أظهر البحث أن المحددات البيئية المتمثلة في درجة التحفظ وموقف محافظ الحسابات شكلت أكثر تأثيرا في قرارات اختيار شركات المساهمة الجزائرية لاستراتيجيتها المحاسبية، أما بالنسبة للمحددات الاقتصادية فقد أثبت البحث وجود البعض منها بتأثيرات متباينة عن الدراسات السابقة، كما أكد البحث في إطار إنطلاق مشروع تحيين النظام المحاسبي المالي لابد من الإعتماد على المنهج الإيجابي لتفسير الممارسات المحاسبية في بيئة المؤسسات الجزائرية كمنهج مساعد على بناء معايير محاسبية تناسب البيئة الجزائرية.

الكلمات المفتاح : المحددات البيئية والاقتصادية؛ الاستراتجية المحاسبية ؛ المنهج الايجابي ؛ تحيين النظام المحاسبي المالي.

تصنيف JEL : M41؛G32.

Abstract:

The purpose of this paper is to examine the factors that determine the selection of accounting methods according to the financial accounting system in Algeria Where this study examines the decisions of managers to choose the accounting strategy from the perspective of positive accounting using the data of 88 Algerian stockholder companies for the year 2019-2020.

Where the determinants were identified and represented in each of the: bonus management systems, leverage, taxes, company size, degree of conservatism, the opinion of the auditor, accounting convention

We use a multiple regression model that was constructed using the least-squares method clarifying the economic and environmental determinants affecting the selection of Algerian shareholding companies for their accounting policies.

The research showed that the environmental determinants of the degree of conservatism, and the opinion of the auditor were the most influential in the decisions of selecting Algerian shareholding companies for their accounting strategy as for the economic determinants, the research has proven the existence of some of them with different effects from previous studies.

The research also confirmed the launch of the project to the actualization of the financial accounting system must rely on the positive approach to interpreting accounting practices in the environment of Algerian institutions as an aid approach to building accounting standards that fit the Algerian environment.

Keywords: environmental and economic determinants; accounting strategy; positive approach; updating the financial accounting system.

Jel Classification Codes : M41 ; G32.

* خديجة عطية.

I- تمهيد :

إن قضية بناء المعايير المحاسبية المنظمة للسياسات المحاسبية تشكل أهمية كبيرة لمختلف الإقتصاديات، لما له من أثار مباشرة في قرارات التخطيط والإستثمار والتمويل والرقابة، على إستخدام الموارد في النشاطات الإقتصادية، إلا أن تطور أساليب القياس لمختلف المجالات لم يجد حلول جاهزة لتنظيم السياسات المحاسبية، إنما من المناسب بناء المعايير المحاسبية من منطلق ظروف الممارسة الفعلية بالمجتمع.

إن المحاسبة المالية تلعب دورا حيويا في خدمة الإقتصاد الوطني والعالمي، وتقديرا لذلك سعت الجزائر للبحث على مرجعية محاسبية تناسب خصوصية بيئتها الاقتصادية والمالية في ظل الاصلاحات التي واكبت تطور الاقتصاد الجزائري، التي جعلته يعرف انفتاحا نحو الاقتصاد العالمي المبني على الأسس الليبرالية واقتصاد السوق، وبغية خلق منظومة مؤسساتية تستجيب لهذه التغيرات الجذرية ، باشرت الجزائر بتطبيق الإصلاح المحاسبي ، حيث استلهمت نظام يمكن اعتباره كنظام محاسبي هجين[1] أي أنجلوساكسوني جزئيًا من خلال إطاره التصوري الواضح والفرانكفوني من خلال مدونة الحسابات حيث صدر النظام المحاسبي المالي في شكل قانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 إلا أن النظام المحاسبي المالي لم يعرف تطورا منذ صدوره سنة 2007 فأصبحت صيغته الحالية لا تواكب المعايير المحاسبية الدولية، فبعد الانطلاق الرسمي لعملية تقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي، ضمن ندوة نظمها المجلس الوطني للمحاسبة برعاية المديرية العامة للمحاسبة (وزارة المالية)سنة 2018، حيث اعتمد الفريق المكلفة بتقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي على خارطة طريق توضح فيها معالم مسار التحيين، الذي يرتكز على إضافة تعديلات عليه ودعم التنظيم والعمل على استمراريته بخطى عملية تدعم التوافق من جديد، مع المعايير المحاسبية الدولية لكن من منطلق واقع بيئة النشاط الاقتصادي الجزائري.

أستخدم المنهج المعياري فى التنظير المحاسبي لفترة طويلة، من ناحية أخرى في بناء المعايير المحاسبية كونه يرتكز على منطلق الأهداف الشمولية لقطاعات المستخدمين، وتركيزه على الصلاحية الداخلية المتمثلة في الإتساق المنطقي، بين عناصره وذلك على حساب افتقاده الكامل للصلاحية الخارجية (الاختبارية)، وبناؤه للمعايير من نموذج منغلق يفتقد الملاحظة والتجريب ومراعاة البواعث المختلفة، التي تدفع الإدارة لإتخاذ قرارات اختيار السياسات المحاسبية المطبقة، وهذه جميعا اعتبارات يتعين أخذها بعين الإعتبار في مختلف مراحل تنظيم السياسة المحاسبية، أو قبل إتخاذ قرارات سريانها ،أو في مراحل تطويرها، أو في حالات وجودها، مع السماح بأكثر من بديل واحد للتطبيق.

ومع نهاية السبعنيات إتجه البحث المحاسبي بخطى واسعة نحو استخدام المدخل الإيجابي في مجالات التنظير المحاسبي، وتحليل بواعث الإدارة في تبني السياسات المحاسبية. وقد استخدم في هذا الشأن الطريقة العلمية (الملاحظة وصياغة الفرضيات واختبارها) في تحليل العلاقات المركبة والمتداخلة بين قرارات التقرير المحاسبي المالي والعوامل الإقتصادية المؤثرة في رفاهية الأطراف المشاركة في إعداد تلك التقارير، وفيما يتعلق باستخدام المدخل الإيجابي مع المعايير المحاسبية فقد ركزت البحوث في هذا الشأن على تقييم البواعث الاقتصادية لتبني طرق محاسبية معينة، صدرت بالفعل بشأنها معايير محاسبية، مثل في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم تقييم تلك البواعث بدراسات إختبارية قبل سريان تطبيق المعايير.

والواقع أن النتائج التي توصلت إليها الأبحاث في مجال إستخدام المدخل الإيجابي في دراسة البواعث الاقتصادية لعملية الاختيار المحاسبي، قد أثبتت صحة معظم فرضيات هذا المدخل في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، وهي بيئة محاسبية وصلت إلى درجة عالية من التقدم والتطور، سواء على مستوى الممارسات أو على المستوى الأكاديمي، أما في الدول النامية التي تختلف فيها درجة التقدم والتطور المحاسبي، وهو أمر يمكن أن يظهر فيه دور مؤثر لعوامل أخرى غير إقتصادية (بيئية) في عملية الاختيار المحاسبي، حيث يلعب العرف المحاسبي وغيرها من البواعث البيئية دورا يمكن أن يكون مؤثرا في الاختيار المحاسبي.

نقدر أن الجزائر بصدد مراجعة النظام المحاسبي المالي، ووتحيين معاييره المحاسبية، حيث هذا التجديد لابد أن يتجاوز بعض جوانب قصور المدخل المعياري السابق الإشارة إليه، وثانيا أن ينطلق كنقطة بداية من تحليل أهم الممارسات الفعلية للشركات الجزائرية كأساس لبناء معايير محاسبية. وعليه يمكننا طرح إشكالية البحث على النحو التالي : **هل هناك محددات بيئية وإقتصادية تلعب دورا في عملية إختيار الإستراتجية المحاسبية المطبقة في الشركات المساهمة الجزائرية ؟**

1.I- أهمية الدراسة:

يعنى هذا البحث بتطوير الفرضيات الأساسية للمدخل الإيجابي، لتتناسب والظروف البيئية للممارسات المحاسبية في الجزائر، ثم تطبيقها من خلال إجراء دراسة إختبارية على الكشوفات المالية التي نشرتها الشركات المساهمة الجزائرية خلال السنوات (2019-2020) الملازمة لفترة انطلاق مشرووع تحيين النظام المحاسبي المالي، ويتمثل هدف هذه الدراسة في التعرف على الطرق والسياسات المحاسبية المطبقة في الشركات، ومعرفة أهم المحددات المفسرة لإختيار تلك الطرق، ثم إستخدام نتائج هذا التحليل في تحديد الاستراتجية الرئيسية التي يمكن أن يوصي بتبنيها المجموعة المكلفة بتحيين النظام المحاسبي المالي.

2.I- إستعراض الأدبيات السابقة: إن البحث العلمي في مجال المدخل الإيجابي قد شغل حيزا كبيرا من اهتمامات الباحثيين منذ نهاية السبعينات وحتى الوقت الحالي، وهذا ما يعكس أهمية هذا المدخل والاسهامات الفعالة له، في تفسير عملية الاختيار المحاسبي وعليه نتناول ملخصا للدراسات السابقة على المستوى الدول المتقدمة والنامية.

تعرف السياسات المحاسبية على أنها قواعد ومبادئ وممارسات الذي يستخدمه الكيان للإعتراف والقياس والإبلاغ عن المعاملات والأحداث الاقتصادية. ويتيح تطبيق السياسات المحاسبية لأي كيان اقتصادي الكشف عن مركزه المالي وأدائه[2]، حيث تحدد السياسات المحاسبية التي تطبقها الشركة كيفية قياس المعاملات والأحداث في القوائم المالية، وتكون الشركة ليست مطالبة فقط بالكشف عن جميع سياساتها المحاسبية الجوهرية كملاحظات في القوائم المالية، ولكن يجب أن يكون التطبيق متسقًا،حيث تساعد هذه المعلومات المستخدمين على فهم الأداء المالي للشركة ووضع الشركة بوضوح.

يجب أن تكون السياسات المحاسبية المطبقة تتناسب مع رأي الإدارة وفقًا للظروف وملاءمة لعرض نتائجها المالية ووضعها المالي بشكل عادل ومعقول، وتحتاج أي شركة إلى اعتماد سياسة محاسبية بحيث تعطي بياناتها المالية صورة حقيقية وعادلة لها، كما تتخذ الشركات اختيارات مدروسة بشأن طرق المحاسبة البديلة ، والتي غالبًا ما يتم تصنيفها في الأدبيات على أنها حكم مهني.[3]

وجدنا في لمحة عامة عن إحدى الدراسات السابقة أن المديرون يختارون بين السياسات المحاسبية، إما لزيادة أو لتقليل الربح المبلغ عنه، وذلك لخدمة احتياجاتهم الخاصة(Bowen & Shores, 1995; Astami & Tower, 2006) .كان هناك العديد من الأبحاث حول العوامل التي تؤثر على اختيار السياسات المحاسبية في الشركات، حيث تعد دراسة(Gordon,1964) أول من إستخدم المدخل الإيجابي في تفسير أثر العوامل الاقتصادية في الاختيار بين المبادئ المحاسبية، التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية. وخلص في بحثه أن الادارة تختار المبادئ المحاسبية التي تؤدي إلى ثبات نسبي لصافي الربح في الفترات المتتالية وتحقق استقرار أسعار السهم.

أما دراسة(Watts &Zimmerma,1978) تعتبر حجر الزاوية في الدراسات التي ظهرت في هذا المجال حيث قاما بتطوير نموذجا متكاملا لعملية الاختيار المحاسبي، أو ما يمكن وصفه على أنه تنظير متسق لعملية الاختيار المحاسبي باستخدام المدخل الإيجابي وقد أوضحت هذه الدراسة الدور الذي تلعبه كل من التكاليف التعاقدية والتكاليف السياسية في عملية إختيار الطرق المحاسبية، وبعد ظهور هذه الدراسات بدأت الأبحاث تتولى في هذا المجال ،حيث قام (DeAngelo & Skinner ,1994) الخيارات المحاسبية في 76 شركة في بورصة نيويورك تعاني من خسائر مستمرة وخفض في توزيعات الأرباح. وجد الباحثين أن الخيارات المحاسبية للمديرين تعكس في المقام الأول الصعوبات المالية لشركاتهم ،بدلاً من محاولات تضخيم الدخل. أما(Cullinan,1999) إقترح أن الأنشطة التجارية الدولية قد تخلق حوافز للشركات لاختيار السياسات المحاسبية لزيادة الدخل.تم اختبار هذا الاقتراح من خلال فحص سياسة الاهتلاك لعينة من الشركات الكندية تشير النتائج إلى أن المستوردين كانوا أكثر ميلًا لاختيار طرق محاسبة زيادة الدخل مقارنة بغير المستوردين، بينما لم يتبين أن التصدير مرتبط بهذا الاختيار المحاسبي.

أما دراسة (Astami &Tower ,2006) عملت على دراسة العلاقة بين المتغيرات التكاليف التعاقدية والتكاليف السياسية واختيار الإدارة للسياسات المحاسبية من خلال فحص أربعة سياسات محاسبية رئيسية المتواجدة داخل الإفصاحات في التقارير السنوية 2001/2000 لـ 442 شركة مدرجة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. حيث كان المتغير التابع هو المقياس المركب لاتجاه اختيار السياسة المحاسبية المتزايدة (المتناقصة). أظهرت النتائج أن المتغيرات الخاصة بالشركة مرتبطة بنظرية التعاقد تقدم تفسيرا جزئياً في عملية اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية. حيث تتميز الشركات التي تتبع السياسات المحاسبية لزيادة الربح برافعة مالية أقل، ومستوى أقل من تركيز الملكية، وهذه النتيجة صحيحة عندما لا يتم أخذ متغيرات التحكم مثل الدولة والصناعة في الاعتبار.عندما يتم تضمين متغيرات التحكم، تكون المتغيرات السابقة أقل تأثيرا وبدلاً من ذلك توفر الدولة التي يتم الإبلاغ عنها أقوى تفسير لاختيار مديري الشركة للسياسات المحاسبية.أما دراسة (Fekete, Damagum, Mustata, Matis & Popa,2010) عن خيارات السياسة المحاسبية للشركات الصغيرة والمتوسطة، ولاسيما تلك المتعلقة بأساليب التقييم للشركات الرومانية الصغيرة والمتوسطة. تظهر النتائج أن الضرائب لا تزال على ما يبدو أقوى عامل مؤثر.حيث أن العوامل المؤثرة في اختيار السياسات المحاسبية في الشركات درست في العديد من الدراسات التي يمكن تلخيصها على النحو التالي: للعامل الأول وهو الحجم(Watts and Zimmerman,1986) ذكر أن التكاليف السياسية للشركات الكبيرة دائمًا ما تكون أعلى من تلك التي تتحملها الشركات الصغيرة. قد يفضل مديرو الشركات الكبيرة السياسات المحاسبية التي تؤخر الإبلاغ عن الربح لتقليل التكاليف السياسية، ومع ذلك، فإن العديد من الباحثين مثل(Missonier-Piera,2004) و (Tofik,2015) و (Astami & Tower,2006) وجدوا أنه لا يوجد ارتباط بين حجم المشروع والاختيار من السياسات المحاسبية لزيادة أو خفض الربح في كل من سويسرا والمملكة العربية السعودية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، أما عامل الرافعة المالية فأظهرت العديد من الدراسات على سبيل المثال (Kenneth and Michael, 1992; Inoue and Thomas, 1996; Cotter, 1999) أن لها تأثير إيجابي على الاختيارات المحاسبية لزيادة الربح.حيث برر ذلك لضمان الجدارة الائتمانية للقروض أو لتحسين المرونة المالية

للشركات. يحاول المدراء استخدام السياسات المحاسبية التي تؤدي لزيادة الدخل، في حين أشارت الدراسات التالية بشكل مختلف (Missonier-Piera,2004) في بحث حول السياق السويسري إلى أن الرافعة المالية ليس لها أي تأثير على خيارات السياسات المحاسبية لزيادة الربح. وبعض العلماء الآخرين لديهم نفس النتائج. على سبيل المثال (Tofik,2015)في دراسة أخرى أفادت خطط الحوافز(Watts and Zimmerman,1978) و (Cotter,1999) أن مديري الشركات لديهم الحافز لاستخدام السياسات المحاسبية لزيادة الربح إذا تم الحصول على جزء من دخلهم من حساب النتائج. ومع ذلك أشارت دراسة (Nguyen,& Nguyen,2014)أن سياسات الحوافز للمديرين ليس لها تأثير على اختيار السياسات المحاسبية في الشركات الصغيرة والمتوسطة الشركات في الفيتنام.

أيضا كان هناك بحث حول تأثير الضريبة على سياسات اختيار السياسات المحاسبية التي ينتج عنها من الفروق بين الأرباح المحاسبية والأرباح الخاضعة للضريبة، حيث جادل (Sutton,1988) بأن الضرائب لعبت دورًا مهمًا في تطوير الأعمال، حيث تجبر الضريبة الشركات على تقليل الأرباح الخاضعة للضريبة عن طريق زيادة تكاليف المخزون والاستثمار في الأصول الجديدة. ويرجع الاختلاف إلى اللوائح المختلفة للقياس، وإثبات الإيرادات والمصروفات في التشريع المحاسبي وتشريع الضرائب. من الواضح أنه في الفيتنام حسب دراسة (Nguyen,& Nguyen,2014)، هناك علاقة وثيقة بين المحاسبة والضرائب، حيث تتدخل قوانين الضرائب بقوة في السياسات المحاسبية من حيث القياس والتسجيل والإفصاح عن البيانات المالية.حيث يمكن للمسؤول تولي إدارة الأرباح لتوفير ضريبة على الدخل عند ظهور الفرصة.

كما تم تطوير الفرضيات التي يقدمها المدخل الإيجابي بما يتلائم مع الظروف البلدان النامية، حيث إختبر كل من (توفيق و قادوس، 1995) و(Tofik,2015) في المملكة العربية السعودية العوامل البيئية المتمثلة في رأي مراقب الحسابات ودرجة التحفظ، شكلت أكثر العوامل تأثيرا في قرارات اختيار الشركات السعودية لسياستها المحاسبية مقارنة مع العوامل الاقتصادية،كما أشارت العديد من الدراسات أن اختبار إستراتيجية الخيارات المحاسبية تعطي نتائج أكثر فاعلية من إختبار السياسات المحاسبية بشكل منفرد، دراسة (غريب والميهي والجوهري،2020) ودراسة (Tofik,2015) و(Zmijewski& Hagerman,1981)، أما في السياق الجزائري نجد الدراسات جد محدودة في إختبار الخيارات المحاسبية، دراسة (Bensabeur-Slimane Asma,2016) حيث درست محددات إختيار الطرق المحاسبية في الشركات الجزائرية بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي سنة 2010، من خلال شرح الاستراتجيات المحاسبية المطبقة من طرف هذه الشركات لاختبار صحة فرضيات النظرية الايجابية والنظرية المؤسساتية، حيث وجدت تأثير مهم لعقود أجور المسيرين والوضع القانوني للشركات، أما دراسة (قطيب عبد القادر،2017) التي درست السياسات المحاسبية بشكل منفصل، حيث توصلت أن الشركات محل الدراسة تفاضل مابين السياسات المحاسبية التي تزيد من الربح وأخرى تخفض منه وتميل أكثر لزيادة الربح، وجدت أن تركيز الملكية ونوع المسير، وكذا عقود المديونة يؤثرون على اختيار السياسات المحاسبية.

2.I– فرضيات إختبار صحة المدخل الإيجابي في البيئة الجزائرية :

في ضوء ما سبق الإشارة إليه من إمكان أن تأثر المحددات البيئية في عملية الإختيار المحاسبي بالدول التي مازالت فيها مهنة المحاسبة في طور التطوير، وعليه يمكن بلورة الفرضية الأساسية للمدخل الإيجابي لتتلائم مع بيئة الجزائر على النحو التالي: **توجد محددات بيئية وإقتصادية تلعب دورا مؤثرا في عملية إختيار الاستراتجية المحاسبية المطبقة بالشركات المساهمة الجزائرية**. تتمثل أهمية هذا التطوير في أنه في حالة إثبات صحة هذه الفرضية، يستجوب الأمر مراعاة المحددات البيئية والإقتصادية مجتمعة عند عملية تحيين النظام المحاسبي المالي، وسوف يتم تحليل الفرضية الفرعية على النحو التالي:

تفترض النظرية الإيجابية للمحاسبة، أن المديرين لديهم دوافع إقتصادية إتجاه خياراتهم المحاسبية، لذلك هم يهدفون إلى تحسين النتائج الاقتصادية لاختيارتهم، حيث تستخدم أدبيات النظرية الايجابية عقود المديونية وعقود الحوافز، والتكاليف السياسية في شرح الخيارات المحاسبية، حيث من المفترض أن الشركات التي لديها خطط دين وأو مكافآت أكثر عرضة لتبني إستراتيجية محاسبية تزيد من الربحية المعلن عنها في الفترة الحالية. والسبب في هذا الاختيار هو تجنب انتهاك قيود عقود الديون وتقليل تكاليف التخلف عن السداد (Watts and Zimmerman,1990)، وعلاوة على ذلك، من المرجح أن تختار الشركات الحساسة سياسيا إلى إستراتجية محاسبية تقلل الربحية المفصح عنها لتجنب التكاليف السياسية المرتفعة، الفرضيات الأكثر اختبارا المتعلقة بالتعاقد والتكاليف السياسية هي فرضية خطة المكافأة، الدين، تركيز الملكية وفرضية العملية السياسية، وجدت الأبحاث السابقة أن النتائج تتفق بشكل عام مع فرضية خطة المكافآت وفرضية الديون وتركيز الملكية.نتائج اختبار فرضية العملية السياسية مختلطة (Trombley,1989) ومع ذلك، يتم اختبار هذه الفرضيات فقط في بيئات متطورة، حيث يدرك المديرون الذين يتخذون قرارات الاختيار المحاسبية تمامًا العواقب الاقتصادية لاختيارهم.

تختبر هذه الدراسة صحة هذه الفرضيات في الجزائر، حيث لا تزال مهنة المحاسبة في مراحل تطورها الأولى، ومن المتوقع أن يكون المديرون أقل وعيا بالنتائج الاقتصادية المترتبة على اختيارهم.

تم تطوير واختبار خمس فرضيات فرعية لهذا الغرض:

1H : شركات المساهمة الجزائرية ذات نسبة المديونية المرتفعة هي الأكثر ميلا إلى اختيار إستراتيجية محاسبية تؤدي إلى زيادة الأرباح؛

2H: شركات المساهمة الجزائرية كبيرة الحجم أكثر ميلا إلى اختيار إسترتيجية محاسبية تؤدي إلى تخفيض الأرباح؛

3H: شركات المساهمة الجزائرية ذات الكثافة الرأسمالية العالية الأكثر ميلا إلى اختيار إسترتيجية محاسبية تؤدي إلى تخفيض الأرباح؛

4H: شركات المساهمة الجزائرية الخاضعة للضرائب وغير معفاة الأكثر ميلا إلى اختيار إسترتيجية محاسبية تؤدي إلى تخفيض الأرباح ؛

5H: شركات المساهمة الجزائرية التي تمنح مكافاة للمسيرين تكون الأكثر ميلا إلى اختيار إسترتيجية محاسبية تؤدي إلى زيادة الأرباح ؛

كما أكدت الدراسات السابقة أن العوامل البيئية في الدول النامية تكون أكثر تأثير على الخيارات المحاسبية، حيث من المتوقع أن تؤثر ثلاثة متغيرات بيئية مقترحة على اختيار إستراتيجية محاسبية. ويتعلق المتغير الأول بتحفظ المديرين عند إختيار الاستراتيجية المحاسبية. من المتوقع أن يكون المديرون متحفظين بشكل عام في اختيارهم، لذلك يستمرون في اختيار السياسات المحاسبية التي تقلل من الربح المعلن عنه. على الجانب الآخر ،قد يكونون عدوانيين ويختارون إستراتيجية محاسبية غير متحفظة(Duke,1980)، لذلك يمكن تحديد مجموعة الفرضيات الفرعية المقترحة على النحو التالي:

6H: شركات المساهمة الجزائرية ذات التحفض العالي تكون أكثر ميلا لاختيار استراتيجية محاسبية تؤدي إلى تخفيض الأرباح؛

أما المتغير الثاني يرتبط بحقيقة أن الشركات في مهنة المحاسبة الأقل تطورًا لديها إدارة أقل تعقيدًا، ومن المرجح أن تختار السياسات المحاسبية المستخدمة بشكل شائع في الصناعة.تم تطوير الفرضية الفرعية رقم 6 التي تمثل ممارسة شائعة على النحو التالي:

7H: شركات المساهمة الجزائرية تفضل اختيار الاستراتيجية المحاسبية الأكثر شيوعا؛

أما المتغير الثالث المقترح في هذه الدراسة هو تأثير المدقق.أشار كل من (Trombley,1989) و (Toufik,2015) إلى ذلك في ظل عدم وجود معايير محاسبية متطورة، قد تتطلع الشركات إلى مدققي حساباتها للتوصية بالسياسة المحاسبية المناسبة لهم. لذلك من المتوقع أن تتبنى الإدارة السياسات المحاسبية التي أوصى بها مدقق الحسابات، لأنه يمتلك الخبرة والمعرفة للتوصية بالسياسات المحاسبية الأكثر ملاءمة للشركة .

وهكذا فإن الفرضية الفرعية رقم 7 التي تمثل هذا المتغير على النحو التالي:

8H: شركات المساهمة الجزائرية تفضل اختيار الاستراتجية المحاسبية التي يوصي بها المحافظ الحسابات؛

II – المدخل الإيجابي لتفسير الإختيار المحاسبي:

إن الخيار المحاسبي على المستوى القومي (المعايير المحاسبية ،التنظيم المحاسبي أو النظام المحاسبي) في المعايير والأراء والقواعد والترتيبات المحاسبية، التي تقررها الحكومة أو أي أجهزة خاصة، يخول لها سلطة إعداد السياسات المحاسبية وإرسائها بوسائل عديدة، وهو ما يعبر عن النظام المحاسبي للدولة الذي تفرضه من خلال التشريع أو التنظيم المحاسبي [4] أما على مستوى المؤسسة فقد يشمل الخيار المحاسبي مرجعية محاسبية واحدة تحتوي على العديد من البدائل المحاسبية، مما يتيح للمؤسسة قدرا كبيرا من البدائل للإختيار [5] فيمثل ذلك الإختيار سلوكا أو تصرفا، تبادر به المؤسسة من أجل اختيار البديل الأمثل لإعداد قوائمها المالية.

إن عملية الاختيار من بين البدائل المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها مازالت تشغل حيزا واضحا في الدارسات و البحوث المحاسبية، وذلك لتعدد وتشابك العوامل التي تحكم مثل هذا الإختيار. كما أن المداخل المختلفة لتفسير عملية الاختيار متعددة ، فهناك المدخل المعياري ومدخل دراسة سلوك أسعار الأوراق المالية والمدخل الإيجابي، وكل من هذه المداخل تؤدي إلى تفسير مختلف لعملية الاختيار المحاسبي. ولا شك في أن معرفة كيفية اختيار الطرق المحاسبية يساعد كثيرا على شرح وتفسير العديد من الممارسات السائدة بين الشركات، كما يساعد على التنبؤ بسلوك الشركات تجاه أي أحداث جديدة تستدعي تعديل السياسات المحاسبية الحالية أو البحث عن سياسات بديلة.

يقوم المدخل المعياري على محاولة إيجاد مفاهيم عامة لمقابلة الاحتياجات المفترضة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، دون محاولة التصدي للمشكلات المرتبطة بالتطبيق والممارسات المحاسبية، أي أن المعايير المحاسبية الموضوعة طبقا لهذا المدخل عجزت عن تفسير عملية الاختيار المحاسبي، نظرا لتركيزها على مايجب أن تكون عليه هذه الممارسات، دون ما أخذ العوامل البيئية ومشكلات التطبيق في الحسبان عند إعداد هذه المعايير[6] (سراج ، 1989). ولقد حاول المؤيدين لمدخل دراسة سلوك أسعار الأوراق المالية تفسير عملية الاختيار المحاسبي، عن طريق الربط بين المعلومات المحاسبية الناتجة عن إستخدام طرق محاسبية معينة وأسعار هذه الأوراق المالية بالبورصة، إلا أنه لم يساعد كثيرا في تفسير عملية الإختيار المحاسبي، ويرجع السبب في فشل هذا المدخل إلى أنه طبقا لنظريات التمويل، لا يؤثر الاختيار المحاسبي على قيمة الشركة وبالتالي فإن المعلومات المحاسبية ليس لها قيمة(Watts & Zimmerman, 1990) .

1.II–نظريات المدخل الإيجابي :

عرف العلم الإيجابي بأنه بناء من المعرفة المنظمة التي تتعلق بالواقع الفعلي، حيث يراد بمصطلح الفلسفة الواقعية الإيجابية، معرفة الظواهر التي تقوم على الوقائع التجريبية والتي يتيحها العلم، ونتج عن المدخل الإيجابي البحث المستند على الملاحظة التجريبية، فهو يفسر ويتنبأ بالممارسات

المحاسبية، وتسعى البحوث الإيجابية إلى تطوير نظرية محاسبية تفسر السبب الذي يجعل القوائم المالية تأخذ شكلها القائم في الوقت الحالي، حيث يسمح بتحليل سلوكية الإدارة عند الإختيار من بين البدائل المحاسبية ، بإعتبار أن إختيار المؤسسة سياسة معينة لا تتم فقط وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمعايير المحاسبية، ويرتكز هذا المدخل على نظريات التالية:

–نظرية التعاقدات (Contracting Theory): ينظر إلى المؤسسة بأنها مجموعة من العقود التي تحكم الأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة، لكن قد يقوم بعض الأطراف بتصرفات قد تؤثر بالسالب على مصالح الاطراف الأخرى ومن ثم على قيمة المؤسسة، وإستمراريتها، وأن إبرام العقود وتجديدها يتم إستنادا على الأرقام المحاسبية، ومن ثم أصبحت المعلومات المحاسبية مهمة جدا لأطراف نظرية التعاقدات، لأنها المرجع الأساسي في إبرام العقود وتحديد شروطها وتجديدها، حيث تقوم إدارة المؤسسة بإختيار من البدائل المحاسبية لتحقيق أغراض تعاقدية، لكي تحقق مصالحها الذاتية المتمثلة في الحوافز والمكافات والشهرة العمل الإداري، ولبث الثقة لدى الملاك بأن المؤسسة تحقق نجاح من عام إلى أخر فإنها تستخدم الدخل المحاسبي لتحقيق ذلك.[7].

–نظرية الوكالة (Agence Theory): تنظر هذه النظرية إلى المؤسسة على أنها منظومة من العلاقات التعاقدية بين مجموعة من الأطراف ذوي المصالح المتعارضة، وتنشئ تلك العلاقات مجموعة من المشاكل، عرفت بمشاكل الوكالة التي تنتج من حالة عدم تماثل المعلومات بين الوكيل والأصيل، وسعى كل طرف إلى تعظيم منفعته الذاتية، حتى ولو على حساب المنفعة الذاتية للأطراف الأخرى، ومن ثم فإن الوكيل قد يتخذ قرارات وتصرفات تختلف عن تلك التي يريدها الأصيل، ومن هذه ينتج مشكلة الإختيار المتناقض، ومشكلة الإختلال الأخلاقي، حيث تنشأ تكاليف الوكالة بسبب تضارب المصالح بين أصحاب المصلحة والمديرين. تتمثل تلك التكاليف في نفقات من جانب الموكل الأصيل لرقابة أداة الوكيل، ونفقات من جانب الوكيل للمحافظة علي مصالح الأصيل وطمأنته.

–نظرية الإشارة أو التميز (Signaling Theory): تقوم على قاعدة أساسية وهي عدم تماثل المعلومات، فهي تنطلق من أن المديرين في المؤسسات بإمكانهم إصدار إشارات خاصة وفعالة ، وتستند على أن المديرين يمكن أن يهيئوا ويصدروا معلومات لا تكون متوفرة لدى الجميع، وإستخدمت لتفسير الإفصاح الإختياري من قبل المؤسسات حتى في حالة عدم وجود لوائح تشريعية تلزمها،حيث يعد أحد الطرق المتاحة لتنفيذ التميز، حيث عدم إصدار تقارير مالية يفسر على أنه إشارة على فشل المؤسسة من قبل مستخدمي القوائم المالية، مما يضظر المؤسسة ذات النتائج غير الجيدة إصدار التقارير المالية وتصدر إشارات للأداء المستقبلي من خلال الاختيار من بين بدائل السياسات المحاسبية.[8]

–النظرية الموقفية أوالشرطية (Contingency Theory):هنالك إرتباط قوي وعلاقة وثيقة بين التصرفات الإدارية والخصائص المعينة للموقف الذي تتم فيه تلك التصرفات، حيث تفترض أن احتمال وقوع الحدث يكون مشروطا بالقيود المفروضة على المؤسسة، حيث يفترض علاقة متشابهة بين خصائص المؤسسة وإختيار الإدارة للسياسات المحاسبية، وأن الاختيار مشروط بالقيود والمحددات التي تعكس المتغيرات الشرطية المفروضة على كل مؤسسة، وتلك المتغيرات تشمل المتغيرات الاجتماعية، المتغيرات البيئية المحيطة بالنظام المحاسبي، ومتغير خصائص تنظيم المؤسسة ، ومتغير خصائص مستخدم القوائم المالية.[9].

–نظرية سياسة ردود الأفعال الحكومية (Political and Regulation Theory): يؤثر البعد السياسي على عملية وضع وصياغة المعايير المحاسبية وتعديلها، وتحديد إجراءات تطبيقها، كما أن المحاسبة أصبحت تعمل في بيئة سياسية الملامح بدرجة متزايدة إلى حد مناداة المفكريين وعلماء السياسة بتسييس المؤسسات العلمية وتسييس المهن المرتبطة بها لتوظيف العلم والمعرفة والخبرة في تحسين أوضاع المجتمع، ويستخدم الساسة المعلومات المحاسبية عن طريق المجتمع، إن المؤسسات التي تحقق أرباح كبيرة تصبح محل إهتمام، ونقد مستمر من قبل السياسين والمستهلكين والنقابات والجمهور بصفة عامة، ومن ثم فهي تتعرض إلى إجراءات سياسية تسمى هذه الاجراءات وما يترتب عليها من أعباء وإلتزامات بالتكاليف السياسية، وأن الدول تسعى إلى تقليل الفوارق بين الطبقات قدر الإمكان من خلال إصدار التشريعات لأحكام الرقابة المالية الحكومية، عن طريق أجهزتها الرقابية المنتشرة داخل القطر، قد تكون تلك التشريعات ضريبية، بيئية،سياسية،تنموية،دفاعية،وسيادية، وذلك لتحويل مصادر الثروات من مختلف المؤسسات داخل القطر، والتحكم في رقابتها وزيادة مستوى الدخل الحكومي من خلال التوسع في فرض الضرائب بأنواعها المختلفة، وتلك القرارات تؤثر على القوائم المالية للمؤسسات حيث تسعى المؤسسات إلى إستخدام سياسات محاسبية تؤدي إلى مواجهة أثار تلك التدخلات،كما أن لنظرية السياسة وجه أخر، حيث ترى أن إختيار معيار معين من بين المعايير المحاسبية دون المعايير الأخرى ليس مسألة فنية، إنما هي قرار سياسي يخدم مصلحة معينة من المجتمع دون الفئات الأخرى عن طريق ما يعرف بـ(lobbying)،[10] حيث أن اختيار السياسات المحاسبية عن طريق وضع المعايير المحاسبية، هي ناتجة عن سلوك سياسي إبتداء من كونه إستنباط منطقي أو نتائج إستقرائية، وذلك لأن وضع المعايير هو قرار إجتماعي، حيث أن المعايير تمثل قيود على السلوك، لذلك يتعين أن تكون مقبولة من جميع الأطراف، وأن قبولها يمكن أن يكون إجباريا أو إختياريا أو الإثنين معا. ومن جهة أخرى فإن الحرية السياسة دور مهم في تطوير المحاسبة عموما والتقييد المحاسبي والإفصاح خصوصا.[11]

والخلاصة مما سبق أن الأساس الفكري الذي يقوم عليه المدخل الإيجابي، يتضح أنه يعتمد على إختيار الطرق المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض تكلفة التعاقدات والتكاليف السياسية لأدنى حد ممكن، وأنه يعتمد أساسا على الأثار الاقتصادية لعملية الإختيار المحاسبي من حيث تأثير هذا الإختيار في مستويات الربحية، وما يترتب على ذلك من نقل للثروة بين الأطراف المعنية.

III- الدراسة الميدانية : يتم التعرف على النموذج الإحصائي وكذلك البيانات ووسائل جمعها والفترة التي تغطيها وطريقة قياس المتغيرات سواء المستقلة أو التابعة ومجتمع وعينة الدراسة من خلال مايلي:

1.III- مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة الميدانية في شركات المساهمة الجزائرية في الفترة بين 2019-2020، أما عينة الدراسة قام الباحثين باختيار عينة مبدئية مكونة من 150 شركة مساهمة لتكون مجالا مبدئيا لإجراء الدراسة الميدانية، وقد استخدمت طريقة العينة العشوائية البسيطة في الاختيار الشركات من بين القطاعات المختلفة التي تدخل في عينة الدراسة الميدانية. ويعرض الجدول رقم **01** توزيع مفردات عينة الدراسة بحسب القطاعات وفقا لتصنيف السجل التجاري، حيث أصبحت عينة الدراسة النهائية 88 شركة وذلك لعدم رد على قائمة الاستبانة المرسلة لهم.

الجدول رقم (01): توزيع مفردات عينة الدراسة ونسبتها إلى مجتمع الدراسة حسب القطاعات المختلفة

	القطـــــــاع	عدد شركات المساهمة في المجتمع	عدد شركات المساهم العينة المدروسة	نسبة تمثيل العينة للمجتمع
01	إنتاج السلع	1827	43	%2.35
02	مؤسسات الانتاج الحرفي	23	02	%8.69
03	التوزيع بالجملة	581	02	%0.34
04	الاستيراد ولاعادة البيع على الحالة	603	05	%0.008
05	التوزيع بالتجزئة	357	13	%3.64
06	الخدمات	1519	20	%1.31
07	التصدير	143	03	%2.09
الاجمالي		**5053**	**88**	**%1.74**

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على موقع السجل التجاري(sidjilcom)

2.III- مصادر جمع البيانات إعتمد الباحثين على الكشوفات المالية الموجودة في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية الصادرة عن المديرية العامة للسجل التجاري، وذلك للحصول على المؤشرات المالية لكل شركة على مدى فترة الدراسة، وإضافة إلى ذلك تم إرسال قائمة إستبانة إلى مديري الادارات المالية بشركات العينة للحصول على المعلومات والسياسات (الطرق)المحاسبية التي لم تتضح في الحسابات الاجتماعية المودعة لدى مركز السجل التجاري، وتم تحديد فترة من 2019-2020 كفترة مناسبة للدارسة.

3.III- متغيرات الدراسة: تتكون الدراسة من نوعين من المتغيرات ،وهما أولا المتغير التابع والذي يعبر عن الاستراتيجية المحاسبية المعتمدة من قبل شركات المساهمة الجزائرية، أي مجموع الطرق المحاسبية المعتمدة من قبل الشركات. أما المتغيرات المستقلة تتمثل في العوامل الاقتصادية والبيئية المؤثرة على إختيار الإدارة للطرق المحاسبية المتاحة وفق النظام المحاسبي المالي.

-المتغير التابع: معظم الدراسات تقوم بإختبار خيار محاسبي واحد (طريقة محاسبية واحدة) في سياق وجود إستراتيجية محاسبية متكاملة من عدة طرق محاسبية، كما أن المديرين يختارون طرق محاسبية متعددة لتحقيق أهداف معينة، ولذلك يؤدي فحص خيار محاسبي واحد إلى حجب التأثير العام الذي يتحقق من خلال مجموعة من الخيارات حيث يرى(Watts et Zimmerman,1990) أن البحث القائم على خيار محاسبي واحد لديه القليل من القوة التفسيرية، لأن المديرين يديرون مجموعة كاملة من الخيارات المحاسبية.

في دراستنا يتم تقديم المتغير التابع من خلال إستراتيجية المحاسبة تسمى بالسياسة المحاسبية بواسطة (Casta,2009)، واستراتيجية المحاسبة بواسطة(Zmijewski & Hagerman,1981)، والمحفظة المختارة بواسطة(Demaria &Duffour,2007)، المعتمدة من قبل المديرين حيث المتغير التابع ، يسمى الإستراتيجية المحاسبية التي تعبر عن مجموعة من الخيارات المحاسبية المعتمدة من قبل عينة الدراسة، حيث تم إختبار الاستراتجية المحاسبية المركبة من السياسات المحاسبية المقرر عنها من العينة المدروسة والموضحة في الجدول (1) وقد تم تخصيص مقياس نقاط لكل سياسة بحسب تأثيرها على نتيجة الشركة في حالة إتباعها، حيث تأخذ نقطة **1** بإعتبارها تؤدي إلى زيادة الربحية، وتأخذ نقطة**0** إذا كانت تقلل من الربحية.

الجدول رقم(2) : تصنيف وقياس الطرق المحاسبية و أثرها على الربحية

النتيجة / السياسات المحاسبية	تودي الى زيادة الربحية تأخذ قيمة 1	تؤدي الى تخفيض الربحية تأخذ قيمة 0
تقيم المخزون (p.invent)	الوارد أولا الصادر أولا(FIFO)	التكلفة الوسطية المرجحة(CMP)
تقدير العمر الانتفاع (p.dure)	أكثر من 5 سنوات	أقل من 5 سنوات
تشكيل مؤونة المخزونات (p.provi)	لا	نعم
تصنيف مصاريف البرمجة(p.exp.soft)	استثمار	مصروف
تشكيل مؤونة الزبائن (p.client)	لا	نعم

المصدر : من إعداد الباحثين

–**التعبير عن المتغير التابع المركب** : تتضمن معايير اختيار العينة الخاصة بنا مطلبا بأن تستخدم الشركة إثنين على الأقل من الخيارات المحاسبية الأربعة المختارة. ويؤدي هذا المعيار إلى مجموعة من المجموعات الممكنة لطرق المحاسبة الرئيسية المطبقة في كل شركة، حيث يكون الحد الأدنى من الخيارات المتاحة إثنان والحد الأقصى أربعة. تسمح قيم درجات المقاييس المركبة للشركات لهذه الدراسة بتحديد ما إذا كانت الشركة تميل إلى اختيار إستراتيجية لزيادة الربحية أو تخفيضها، لذلك في هذه الدراسة المتغير التابع هو اتجاه الاستراتيجية المحاسبية إما زيادة الربحية أو (إنقاصها) تمشيا مع الأساليب التي يستخدمهاكل من (Bowen et al, 1993)(Skinner,1995) . وتحسب هذه الدراسة درجة قياس المتغير المركب بالصيغة الرياضية التالية:[12]

$$CMS_i = \frac{\sum I_i, D_i, G_i, P_i C_i}{n}$$

CMS_i : درجة القياس المتغير المركب (الاستراتجية المحاسبية)

i: هو شركة المساهمة الجزائرية.

I_i: نتيجة السياسة المحاسبية بشكل منفرد (سياسة تقيم المخزون)

D_i: نتيجة السياسة المحاسبية بشكل منفرد(سياسة تقدير عمر الانتفاع)

P_i: نتيجة السياسة المحاسبية بشكل منفرد(مؤونة المخزونات)

G_i: نتيجة السياسة المحاسبية بشكل منفرد(تصنيف مصاريف البرمجة)

C_i :نتيجة السياسة المحاسبية بشكل منفرد(مؤونة الزبائن)

n: مجموع السياسات المحاسبية المطبقة في الشركة

عند قياس استراتيجية المحاسبية التي تعبر عن إتجاه النتيجة، نفترض أن جميع الطرق المحاسبية محل الدراسة والموضحة في الجدول رقم (2) لها نفس التأثير، وهذا يتفق مع(Zmijewski & Hagerman,1981) والذين أظهروا أن الأوزان الطرق المحاسبية في نماذج استراتيجية لا يغير النتائج بشكل كبير.[13]

–**المتغيرات المستقلة**: هي تلك العوامل المحددة والمفسرة لاختيار شركات المساهمة الجزائرية للإستراتيجية المحاسبية المعتمدة خلال فترة الدراسة.

ويمكن تلخيصها في الجدول التالي :

الجدول رقم(03) : المتغيرات المستقلة وعلاقتها المتوقعة مع الاستراتيجية المحاسبية

المتغيرات		طريقة القياس	العلاقة المتوقعة	الادبيات المرجعية
الرمز	الاسم			
Size	الحجم	اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول	–	(Bensabeur-Slimane Asma, 2016) ;(Pham &Pht, 2020)
Str_prpo	كثافة رأس المال	متوسط صافي الأصول الثابتة/ مجموع الأصول	–	(Toufik,2005) ;(Astami & Tower,2006)
Rumin	مكافأة المسير	0: إذا يأخذ قيمة ثابتة سنويا 1:نسبة من الأرباح السنوية	+	(Bensabeur-Slimane Asma, 2016), (Colasse, 2011)

R_dette	المديونية	إجمالي الديون/مجموع الأصول	+	(Woreru,Nuit&Mangena,2011)
I_tax	الضريبية	المدفوعات الضريبية /رقم الأعمال	-	(بن قطيب عبد القادر،2016) (Pham&Pht,2020)
Dig_consrv	درجة التحفظ	عدد السياسات التي تقلل الربح(المحافظة)/إجمالي السياسات المفصح عنها	-	(Toufik,2005) ; (بن توفيق وقادوس،1995)
Con_Acc	العرف المحاسبي	نسبة إختيار السياسات الأكثر شيوعا 0: اذا اخترت عكس شائع 1: اذا اخترت لاكثر شيوعا	+	(غريب و الميهي و الجوهري،2020)؛ (بن قطيب عبد القادر،2016)
Opi_CAC	رأي محافظ الحسابات	0: لا تعتمد على رأيه 1: إعتماد جزئي 2:إعتماد كلي	+	(غريب و الميهي و الجوهري،2020) (توفيق وقادوس،1995)

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على المعطيات السابقة.

III.4- النموذج الإحصائي المستخدم : استخدم الباحثين نموذج الإنحدار لإختبار الفرضيات حول المحددات البيئة والاقتصادية المؤثرة في اختيار الاستراتيجية المحاسبية في الشركات المساهمة الجزائرية، ويتبع الإنحدار متعدد المتغيرات في التحليل على الشكل التالي :

$$Y= \beta_0 + \beta_1X_1 + \beta_1X_2 \ldots + \beta_nX_n + \varepsilon \ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث تعبر المتغيرات على :

Y : المتغير التابع

X1, X2,… Xn: المتغيرات المستقلة

ε: المقدار الخطأ خطأ (الفرق بين القيمة الفعلية والقيمة المتوقعة)

-نموذج الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى (OLS): ومما سبق يأخذ نموذج الدراسة الصيغة التالية :

$$CMS\ (INCOME\ STRATGY) = \beta_0+ \beta_1Size+ \beta_2+\beta_3Remun +\beta_4r\text{-}dette+\beta_5\ I\text{-}tax +\beta_6Dig_consrv+\beta_7conv_Acc+ \beta_8Opi_CAC+ \varepsilon \ldots\ldots\ldots (2)$$

III.5-خطوات تقدير النموذج وتحليله

بعد استعراض خطوات الدراسة الميدانية، نتناول في هذا الجزء خطوات تقدير النموذج وتحليل النتائج، حيث نتحقق أولا من افتراضات النموذج القياسي، بهدف الوقوف على مدى تحقق الفرضيات المطورة للمدخل الإيجابي في عينة الدراسة وبالتطبيق في شركات المساهمة الجزائرية.

-نتائج الاحصاءات الوصفية: حتى يمكن التعرف على الشكل العام لعملية الاختيار المحاسبي والمحددات المؤثرة فيه، تم حساب الاحصاءات الوصفية الموضحة بالجدول رقم 04 لجميع الشركات العينة :

الجدول رقم04: الاحصاءات الوصفية للمتغيرات المستقلة لجميع الشركات المساهمة الجزائرية في عينة البحث

المتغيرات / الاحصاءات الوصفية	المديونية	المكافآت المسيرين	الحجم	كثافة رأس المال	الضريبة	العرف المحاسبي	درجة التحفظ	رأي المحافظ الحسابات
الوسط الحسابي	0.186	0.738	9.674	0.466	0.052	0.840	0.540	1.079
الانحراف المعياري	0.205	0.441	1.00	0.301	0.0642	0.367	0.247	0.647
الحد الاعلى	0.823	1.00	13.08	1.46	0.257	1.00	1.00	2.00
الحد الادنى	0.00	0.00	6.63	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (Eviews)

يتضح من الجدول رقم الذي يبين مقاييس النزعة المركزية والتشتت. ويمكن استخلاص اهم الملاحظات كما يلي:

- هناك إتجاه عام لإتباع العرف المحاسبي في الشركات الجزائرية، حيث يبلغ الوسط الحسابي بـ84 %من اتباع نفس السياسة المحاسبية المختارة؛
- اعتماد العينة على رأي محافظ الحسابات بوسط حسابي يفوق الواحد (2 هو عدد النقاط الذي خصص لحالة الثبات)؛
- المدفوعات الضريبية تعتبر الشركات محل الدراسة شبه معفاة من الضرائب، حيث لم يتعدى الوسط الحسابي 5 % خلال فترة الدراسة.

من خلال هذا الاستعراض المبدئي للمحددات المفسرة يظهر أن أكثر المحددات تأثيرا في عملية الاختيار المحاسبي بالشركات المساهمة الجزائرية هو العرف المحاسبي يليه رأي المحافظ ثم الحوافز.

–مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية : يمكن توضيح العلاقة ما بين المتغيرات النموذج عن طريق حساب الارتباطات بين المتغيرات، لكي نتفادى الإرتباطات القوية بين المتغيرات المستقلة التي ستؤثر حتما بالسلب على النتائج التي سيتم التحصل عليها في النموذج، وبغية تفادي دراسة الإرتباطات الثنائية لكل زوج من المتغيرات، سنقوم بتلخيص ذلك من خلال مصفوفة الارتباط الموضحة من خلال الجدول رقم05.

الجدول رقم 05 : مصفوفة الارتباط الذاتي

Probability Observations	INCOME_ST...	R_DETTE	REMUIN	SIZE	I_TAX	CONST_CA...	CONV_ACC	DIG_CONSRV	OPI_CAC
INCOME_STRATE...	1.000000 ----- 88								
R_DETTE	-0.026259 0.8081 88	1.000000 ----- 88							
REMUIN	0.649931 0.0000 88	-0.102105 0.3438 88	1.000000 ----- 88						
SIZE	0.100053 0.3537 88	0.099046 0.3586 88	0.075201 0.4862 88	1.000000 ----- 88					
I_TAX	0.049223 0.6488 88	-0.063638 0.5558 88	-0.026284 0.8079 88	0.021396 0.8432 88	1.000000 ----- 88				
CONST_CAPITAL	0.119229 0.2685 88	0.336458 0.0014 88	-0.028584 0.7915 88	0.261438 0.0139 88	0.074373 0.4910 88	1.000000 ----- 88			
CONV_ACC	0.056914 0.5984 88	-0.117797 0.2744 88	0.024106 0.8236 88	0.005134 0.9621 88	-0.059594 0.5813 88	-0.112725 0.2957 88	1.000000 ----- 88		
DIG_CONSRV	-0.914227 0.0000 88	0.058262 0.5898 88	-0.554169 0.0000 88	0.013033 0.9041 88	-0.102251 0.3431 88	-0.089418 0.4074 88	-0.036015 0.7390 88	1.000000 ----- 88	
OPI_CAC	0.085491 0.4284 88	-0.121768 0.2584 88	0.033339 0.7578 88	0.003375 0.9751 88	-0.088988 0.4097 88	-0.188019 0.0794 88	-0.139349 0.1954 88	-0.013089 0.9037 88	1.000000 ----- 88

المصدر: من إعداد الباحثيين بناء على مخرجات برنامج (Eviews)

نلاحظ من خلال مصفوفة الارتباط الموضحة أعلاه بأن معاملات الإرتباط بين المتغيرات المستقلة ضعيفة ومتوسطة، وهي غير قوية الإرتباط عند مستوى الدلالة الاحصائية 5% .

–معامل التضخم التباين (Vip): من أجل التأكد من عدم وجود تعددية خطية وتأكيد نتائج الدراسة وإمكانية الاعتماد عليها نوضح ذلك في خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 06: معامل تضخم التباين

Variance Inflation Factors
Date: 04/27/22 Time: 03:41
Sample: 1 88
Included observations: 88

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	0.010491	116.6703	NA
R_DETTE	0.002513	2.138790	1.169030
REMUIN	0.000700	5.746723	1.501984
SIZE	9.85E-05	103.5848	1.100643
CONST_CAPITAL	0.001287	4.406896	1.285979
I_TAX	0.023072	1.767612	1.048198
DIG_CONSRV	0.002254	8.837518	1.517785
CONV_ACC	0.000715	6.682551	1.063133
OPI_CAC	0.000236	4.151897	1.088549

المصدر: من إعداد الباحثيين بناء على مخرجات برنامج (Eviews)

وعليه وجدنا أن جميع قيم vipأقل من 3 وعليه لايوجد إزدواج خطي بين المتغيرات المستقلة .

–تفسير نتائج الانحدار الخطي المتعدد وفق طريق المربعات الصغرى : يعرض جدول رقم 07 نتائج تحليل الانحدار الخطي للاستراتجية المحاسبية التي تتبعها شركات العينة، موضحا معاملات العلاقة لكل متغير مفسر طبقا للفرضيات النظرية للمنهج الإيجابي والاتجاه الفعلي المحسوب وقيم اختبارات المعنوية ومعامل التحديد لمنوذج الدراسة.

الجدول رقم 07: نتائج تحليل الانحدار المتعدد

Dependent Variable: INCOME_STRATEGY
Method: Least Squares
Date: 04/27/22 Time: 03:42
Sample: 1 88
Included observations: 88

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.538571	0.102426	5.258128	0.0000
R_DETTE	0.038907	0.050132	0.776096	0.4400
REMUIN	0.112341	0.026450	4.247286	0.0001
SIZE	0.019983	0.009922	2.013966	0.0474
CONST_CAPITAL	0.035747	0.035876	0.996395	0.3221
I_TAX	-0.079318	0.151895	-0.522190	0.6030
DIG_CONSRV	-0.807010	0.047480	-16.99681	0.0000
CONV_ACC	0.028401	0.026732	1.062440	0.2913
OPI_CAC	0.032365	0.015374	2.105145	0.0385

R-squared	0.884042	Mean dependent var	0.457386
Adjusted R-squared	0.872299	S.D. dependent var	0.248929
S.E. of regression	0.088956	Akaike info criterion	-1.904703
Sum squared resid	0.625134	Schwarz criterion	-1.651339
Log likelihood	92.80695	Hannan-Quinn criter.	-1.802629
F-statistic	75.28504	Durbin-Watson stat	1.951290
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثيين بناء على مخرجات برنامج (Eviews)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن متغيرات الدراسة تفسر الاستراتجية المحاسبية لعينة الدراسة بمعدل تحديد(R) قدر بـ 88 % كما تشير الاختبارات الكلية للنموذج (إختبار فيشر)بقيمة 75.28 بمستوى معنوية أقل من 5 % ، أي أن النموذج ككل لديه دلالة معنوية أي أن النموذج بكامله صالح للتحليل.

أما بالنسبة لمعنوية المعلمات الفردية نجد أن المتغيرات المفسرة التي لديها دلالة إحصائية (معنوية) عند مستوى أقل من 5 % هي كل مما يلي :

*__مكافاة المسيير__ : تظهر النتائج أن هناك علاقة طردية بين هذا المتغير والاستراتجية المحاسبية كما هو متوقع طبقا للمدخل الإيجابي، وعليه نقبل الفرضية الفرعية رقم 5؛

*__الحجم__: تظهر النتائج أن هناك علاقة طردية بين هذا المتغير والاستراتجية المحاسبية عكس ماهو متوقع طبقا للمدخل الإيجابي، وعليه نرفض الفرضية الفرعية رقم 2 ؛

*__درجة التحفظ المحاسبي__: تظهر النتائج أن هناك علاقة عكسية بين هذا المتغير والاستراتجية المحاسبية كما هو متوقع طبقا للمدخل الإيجابي، وعليه نقبل الفرضية الفرعية رقم 6؛

*__موقف محافظ الحسابات__:تظهر النتائج أن هناك علاقة طردية بين هذا المتغير والاستراتجية المحاسبية كما هو متوقع طبقا للمدخل الإيجابي، وعليه نقبل الفرضية الفرعية رقم 08؛

أما بالنسبة لكل من المعلمات الفردية الغير المفسرة التي ليس لديها دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 5 % هي كل مما يلي :

*__المديونية__ : تظهر النتائج عدم معنوية هذا المتغير، وعليه نرفض الفرضية الفرعية رقم 01؛

*__كثافة رأس المال__: تظهر النتائج عدم معنوية هذا المتغير، وعليه نرفض الفرضية الفرعية رقم 03؛

*__الضريبة__ : تظهر النتائج عدم معنوية هذا المتغير، وعليه نرفض الفرضية الفرعية رقم 04؛

*__العرف المحاسبي__ : تظهر النتائج عدم معنوية هذا المتغير وعليه نرفض الفرضية الفرعية رقم 07؛

ونظرا لأنه عند إجراء الانحدار المتعدد تبين وجود مجموعة من المحددات المفسرة غير المعنوية، ولتركيز فقط على المحددات الجوهرية ذات العلاقة المعنوية في العلاقة واستبعاد غير المعنوي منها عن طريق استخدام نموذج الانحدار المتدرج الذي يحدد أفضل مجموعة من المتغيرات المفسرة المعنوية. وتعرض المعادلة التالية نتائج تحليل الانحدار على النحو التالي :

$$\text{INCOME_STRATEGY} = 0.55 + 0.10*\text{REMUIN} + 0.02*\text{SIZE} - 0.81*\text{DIG_CONSRV} + 0.026*\text{OPI_CAC}$$

وفي ضوء ما سبق تثبت النتائج صحة الفرضية الرئيسية للدارسة بشأن دور كل من العوامل البيئة والاقتصادية في عملية الإختيار المحاسبي ويمكننا القول أن هناك خليطا من المحددات البيئة والاقتصادية المؤثرة في أختيار الاستراتجية المحاسبية للشركات المساهمة في الجزائر، وأن العوامل البيئية تمثل المحدد الرئيسي في هذا التأثير، بينما تأتي المحددات الاقتصادية في المرتبة الثانية، وهذا ما يؤكد عدم الإدراك الكامل لأثر عملية الاختيار في الشركات من وجهة نظر الاقتصاد. وعليه لابد من مراعاة البواعث الاقتصادية عند مراجعة النظام المحاسبي المالي.

IV- الخلاصة :

يفحص هذا البحث المقدم في هذه الورقة المحددات المؤثرة على اختيار السياسات المحاسبية في شركات المساهمة الجزائرية حيث قمنا باختبار البواعث الاقتصادية كما هو وارد في النظرية الايجابية للمحاسبة بالاضافة إلى اختبار العوامل البيئية نظرا لكون البيئية المحاسبية في الجزائر مازالت قيد التطوير كما هو وارد في الدراسات السابقة حول الدول النامية، حيث تم اختبار فرضيات الدراسة على 88 شركة مساهمة جزائرية، وتم فحص كل من المتغيرات التالية : الحجم، المديونية، كثافة رأس المال، مكافاة المسير، التحفظ المحاسبي، موقف محافظ الحسابات والعرف المحاسبي.

أثبتت الدراسة من خلال القيام بنمذجة قياسية لمتغيرات الدراسة، من خلال إعداد نموذج إنحدار متعدد بطريقة المربعات الصغرى حيث تم إختبار الإستراتيجية المحاسبية المعتمدة لكل عينة الدراسة، التي هي عبارة عن مجموع السياسات المطبقة. توصلت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي يعتبر محدد في اختيار الاستراتيجية المحاسبية، بحيث توصلنا إلى وجود علاقة عكسية بين درجة التحفظ واختيار السياسات المحاسبية، وبصفة عامة تميل شركات المساهمة الجزائرية إلى اختيار السياسات المحاسبية على درجة عالية من التحفظ. كما أثبتت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك علاقة بين الاستراتيجية المحاسبية التي تتبعها شركات المساهمة الجزائرية ورأي محافظ الحسابات، وهذا ما يؤكد أن معدي القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية لا يستوعبون النظام المحاسبي المالي ويفضون الأخذ بالرأي المهني لمحافظ الحسابات في اختيار الطرق المحاسبية. أما فيما يخص العرف المحاسبي رغم توصل الدراسة إلى أن هناك نمط من السياسات المحاسبية المعتمد من قبل عينة الدراسة إلا أنه غير معنوي ، ولكن لابد على الجهات الوصية الأخذ بعين الإعتبار هذا المتغير أثناء تحيين النظام المحاسبي المالي، لتقليص بعض البدائل المحاسبية. أما فيما يخص المحددات الاقتصادية وجدنا محدد المكافأة يؤثر في اختيار الاستراتيجية المحاسبية في شركات المساهمة الجزائرية، وهذا ما يؤكد رأي الدراسات السابقة مثل دراسة (Bensabeur-Slimane Asma, 2016) في الجزائر. أما في ما يخص متغير الحجم فهو كذالك معنوي ويرتبط بشكل إيجابي مع إختيار الاستراتيجية المحاسبية، وهذه النتيجة غير متوقعة وتتعارض مع الدراسات السابقة التي أظهرت وجود علاقة عكسية مثل دراسة (2004,Missonier) ودراسة (1990,Christie) بالرغم أن الدراسة أظهرت أن الشركات الكبيرة تختار الطرق المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة النتيجة، وربما يرجع السبب أن السياسة الحكومية الجزائرية تمنح إمتيازات لشركات المساهمة في التنمية الاقتصادية، وخاصة بعد تراجع أسعار البترول، وعليه تكون الضغوط السياسية الناتجة عن زيادة الربحية محدودة في السياق الجزائري. أما فيما يخص متغيير المديونية أو الرافعة المالية نجده غير معنوي بالرغم أن اتجاه العلاقة إيجابي وهذا يتوافق مع الدراسات التي أجراها كل من (2009, Aitken & Loftus) في سويسرا و (توفيق،2006) في المملكة السعودية، وهذا ما قد يعكس العلاقة الجيدة التي توجد بين المديريين والبنوك، وعليه تظهر تعهدات الديون غير مهمة في السياق الجزائري. أما متغير كثافة رأس المال فهو غير معنوي وعلاقة طردية على عكس ماهو متوقع في الدراسات السابقة، وقد يرجع ذلك لعدم رسملة مصاريف التطوير وكذا مصاريف صيانة التثبيتات التي ترفع من كفاءة التثبيتات، وهذا ما يعكس الصعوبة لدى الشركات في فهم الطرق التي يسمح بها النظام المحاسبي المالي المتعلقة بالمصاريف اللاحقة للتثبيتات ومدة الانتفاع التي يمكن مراجعتها، وقد يرجع ذلك للارتباط بالتشريع الجبائي أكثر من التشريع المحاسبي ،وعليه لابد من الأخذ بعين الاعتبار هذه الممارسات أثناء تحيين النظام المحاسبي المالي .أما فيما يخص متغير الضرائب نجد أنه غير معنوي رغم وجود علاقة عكسية بين الضرائب والإستراتيجية المحاسبية للمؤسسة، وهذا ما يتوافق مع دراسة (قطيب،2017) في الجزائر، ويرجع ذلك أن نسبة الضرائب المدفوعة في فترة الدراسة منخفضة وقد يرجع ذلك بسبب جائحةكورونا، خاصة أن الدراسة أجريت سنة 2020 مما قد أثر سلبا على هذا المتغير.

وفي الأخير في إطار إنطلاق مشروع تحيين النظام المحاسبي المالي لابد على الجهات المختصة بالأخذ بالتوصيات التالية :

- إجراء المزيد من البحوث لتطوير المدخل الإيجابي في اختيار السياسات المحاسبية وخاصة في إطار إنطلاق مشروع تحيين النظام المحاسبي المالي لتفسيير البواعث المختلفة المفسرة للممارسات المحاسبية في البيئة الجزائرية ؛
- ضرورة قيام الجهات المختصة بإلزامية وضع قنوات للافصاح لتوسيع نطاق الافصاح وخاصة قائمة الملاحق التي تعتبر غائبة رغم أهميتها؛
- تسليط الضوء نحو العوامل البيئية لأنها من المحددات الأكثر تأثيرا في الإختيار بين البدائل المحاسبية، وهذا ما أظهره نموذج الدراسة المطبق في الدراسة الميدانية ؛
- فهم الممارسات المحاسبية كآلية أولية لتحيين النظام المحاسبي المالي من أجل المساعدة في إيجاد حلول جذرية للمشاكل المحاسبية؛
- تطوير الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي، بما يستوعب درجات التحفظ التي يجب على المؤسسات أخذها بعين الإعتبار بشكل موضوعي.

- الإحالات والمراجع :

[1] Khouatra, D. (2018, OCTOBRE 25). **L'intégration des normes comptables internationales IAS-IFRS dans les systèmes comptables francophones cas duSystèmeComptable Financier algérien**. *HAL-ARCHIVES-OUVERTER.FR*, p. 10.

[2] Okpala, K. E. (2016). **Factors influencing accounting policy choices under IFRS in Airline-GSA companies**. *Ilorin Journal of Accounting, 2*(2).

[3] PHAM, C. D., & PHI, T. V. (2020). **Factors Influencing the Choices of Accounting Policies in Small and Medium Enterprises in Vietnam**. *Journal of Asian Finance Economics and BUSSINESS, 7*(10).

[4]كيموش بلال ،(2018)، **الاطار النظري للدراسات المحاسبية المرتكزة على البدائل المحاسبية** ، مجلة أرصاد للدراسات المحاسبية المرتكزة على البدائل المحاسبية، ص 105، العدد 1،المجلد 1،على الخط https://www.asjp.cerist.dz/en/article/122507 ،تاريخ الاطلاع :(05.01.2020)

[5]تيجاني بالرقي ، (2005)، **موقف المنهج المعياري والايجابي من تعدد بدائل القياس المحاسبي** ، *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ،العدد 05* ،المجلد5 ص84على الخط https://www.asjp.cerist.dz/en/article/6023 تاريخ الاطلاع (01.02.2020).

[6]سراج محمد ،(1989) ، **دراسة تحليلية لفاعلية استخدام المدخل المعياري والمدخل الإيجابي في مجال التنظير المحاسبي**، *مجلة الادارة العامة*، العدد 62.

[7]الغيراني محمد، (2008) ، ***حوكمة الشركات المساهمة–دراسة في الأسس الإقتصادية والقانونية***، الإسكندرية، مصر :دار الجامعة الجديدة .

[8]محمد مطر،(2004) ، ***التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح*** ،عمان ،الاردن :دار وائل للنشر والتوزيع.

[9]عثمان ,ا إ(1997) ، **دراسة تحليلية لفعالية استخدام النظرية الشرطية في مجال المفاضلة بين البدائل المحاسبية**، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*.

[10]العامري ، ص .ب(1997) ، **الأثار الاقتصادية لمعايير المحاسبة–دراسة تحليلية**، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 34*العدد 2.

[11]العيد ص .س(1990) ، **الأبعاد البيئية والثقافية وأثرها على إختلاف نماذج المحاسبة الدولية**، *مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين*،العدد.40

[12]**انظر فيما يلي:**

-محمد شريف توفيق، و محمود حمدى قادوس، (1991)، **دراسة اختبارية لاستخدام المدخل الايجابي في بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية** ، *مجلة الادارة العامة،العدد 82* .

-قطيب عبد القادر،(2017)، **العوامل المؤثرة على اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة عينة من مؤسسات ولاية غرداية–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تخصص :دراسات مالية،جامعة غرداية.

-أحمد محمد لطفى غريب و رمضان عبدالحميد الميهي ،لطفي السيد عراقي الجوهري،(2020)،**دور منهجي التنظير العياري والواقعي في الاختيار بين البدائل المحاسبية بالتطبيق على شركات الأموال في مصر**، المجلة العلمية للدارسات والبحوث المالية والادارية، المجلد 8، العدد 2، ديسمبر 2020، الصفحة 360،على الخط https://masf.journals.ekb.eg/article_162158.html تاريخ الاطلاع (01.01.2020).

- Bensabeur-slimane, a(2016),l**es déterminants des choix de méthodes comptables dans les entreprises algériennes lors de l'adoption du scf**, these pour l'obtention du titre de docteur des sciences de gestion. faculté des sciences economiques, des sciences de gestion, université abou bekr belkaid,algerie .

- Tawfik, M. S. (2005). **An Empirical Investigation of the validity of the Positive Theory in Developing Countries: The Case of the Kingdom of Saudi Arabia.** *SRN Electronic Journal.* . OnLine DOI: 10.2139/ssrn.2601673.

- Astami, E.W. and Tower, G. (2006), **Accounting policy and firm characteristics in the Asian Pacific region: an international empirical test of costly contracting theory**, The International Journal of Accounting, Vol. 41 No. 1, pp. 15-21. OnLine https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0020706305001020 (Visited 10/01/2020).

[13]Hagerman, R. L., & Zmijewski, M. E. (1979). **Some economic determinants of accounting policy choice**. Journal of Accounting and Economics, 1, 141– 161. OnLine https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/0165410179900041 (Visited 15/01/2020).

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

خديجة عطية ، مالك مرهون (2022)، محددات الخيارات المحاسبية في شركات المساهمة الجزائرية –دراسة قياسية- ، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 08 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 275-288.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Journal Of Quantitative Economics Stadies **is licensed under a** Creative Commons Attribution-Non Commercial license **(CC BY-NC 4.0).**